هوامش

«لا روسورسوري دو سينما» هو مشروع أطلق في ضاحية بانيوليه الباريسّية، ويهدف إلى إعادة تدوير النفايات التي تنتج من تصوير الأعمال السينمائية والدرامية الكبيرة

الإنتاجات الهوليوودية الكبرى باتت تحرص على وضع الاعتبارات البيئية في الحسبان (Getty)

ديكورات الأفلام

مشروع فرنسي لإعادة تدويرها

لندن ـ **العربي الجديد**

قد يصل الوزن الإجمالي لمكوّنات ديكور فيلم سينمائي، من خشب وغيره، إلى نحو 15 طنا، ترمى كلها في مستوعبات النفايات ما أن ينتهي التصوير، وهو ما أثار حماسة عدد من مصممي الديكور الفرنسيين لإطلاق مشروع لإعادة تدويرها.

في مقر مشروع «لا روسورسوري دو سينما» الذي أطلق في ضاحية بانيوليه الباريسية، يحمل جان روش بونان لوحاً خشبياً بطول مترين في عربة يجرها. كان يُفترَض أن يُتلف هذا اللوح بعد استخدامه في تصوير أحد الأعمال، لكن جان روش تلقّفه لكي يسلّمه إلى فريق تصوير فيلم آخر قصير. ويشرح قائلاً «هدفنا هو إعادة استخدام أكبر قدر ممكن من قطع الديكور، بدلاً من رميها مع المهملات».

قد تبدو هذه المبادرة غير مهمة، لكن إعادة استخدام الديكورات تشكّل إحدى الخطوات التي يمكن أن يُقدِم عليها المنتجون للحدّ من البصمة البيئية للصناعة السينمائية التي بدأ أهل القطاع يُدرك حجمها. فتصوير فيلم روائي يمكن أن يُنتج نحو ألف طن من ثاني أكسيد الكربون، خُمسها من عناصر الديكور، بحسب المنظمة المهنية الفرنسية «إيكو برود».

ويلاحظ بونان في حديثه لوكالة «فرانس برس» أن «التخلّص من قطع الديكور أسهل من إعادة تدويرها» بالنسبة إلى الإستديوهات التي يتوالى فيها تصوير الأعمال بشكل مكثّف. وهو يعرف تماماً واقع الأمور. فعلى مدى 25 عاماً، تولى إعداد مئات الألواح والعوارض والنوافذ الزائفة وسواها لاستخدامها في ديكورات الأفلام، كانت كلها تلقى في الحاويات بعد إنجاز التصوير.

وتمكن فريق «لا روسورسوري دو سينما» في الآونة الأخيرة من الحصول على عشرات العناصر التي استُخدِمَت في أحد الأعمال كديكور هو عبارة عن نسخة للإستديو من دير قديم. ويشير بونان إلى أن كل أجزاء هذا الديكور صُنِعَت «من مواد جديدة»، مضيفاً «لو لم نتدخل، لكان أصبح في عداد النفايات ديكور بأكمله، يبلغ حجمه نحو 500 متر مربع». ويتابع «استعدنا ما يعادل حمولة عشر شاحنات كاملة، وكل ذلك يمكن استخدامه مرة أخرى للإعلانات التجارية والأغنيات المصوّرة والأفلام الطويلة». يمكن أيضاً أن توضع في تصرف الحرفيين خارج السينما عناصر أخرى كالسجاد والبوليسترين والنوافذ.

في الواقع، يشكّل مشروع «لا روسورسوري دو سينما» إحياءً لممارسة قديمة. فحتى ثمانينات القرن الفائت، كان معظم مصممي الديكور يعيدون استخدام عناصر ديكوراتهم وأوراقها المطلية، على ما يذكّر فيليب بولنوار، مصمم الديكور المتقاعد الذي يدعم الفريق لـ «فرانس برس». ولكن مع انخفاض أسعار المواد وارتفاع أسعار التخزين، لم تعد هذه الطريقة في العمل رائجة، وبالتالي يجب اليوم العودة إلى اعتماد أسلوب وضع طبقة من الخيش بين ورق الجدران والحائط نفسه لكي يكون متاحاً نزعه من دون إتلافه.

ويقول جان روش بونان: «اتصل بنا الكثير من مصممي الديكور مبدين رغبتهم في التعاون معنا». ويستبق البعض بذلك إضافة بنود بيئية ضمن شروط المساعدات للسينما. ولا يقتصر الاهتمام بهذا الجانب على فرنسا، بل هو ظاهرة عالمية، إذ إن الإنتاجات الهوليوودية الكبرى باتت تحرص هي الأخرى اليوم على وضع الاعتبارات البيئية في الحسبان. وتشير الخبيرة في هذا المجال ضمن لجنة الأفلام في منطقة إيل دو فرانس، جوانا غالاردو، إلى أن ثمة مشاريع عدة لإعادة استخدام الديكورات والأزياء في فرنسا.

باتت عناصر الديكور تتكدس في مختلف مستودعات «لا روسورسوري دو سينما» بالقرب من العاصمة الفرنسية. في هذا المبنى الذي يضم المستودعات والذي سيهُدم قبل دورة الألعاب الأولمبية التي تستضيفها باريس سنة 2024، يعمل ماتيو جينان (47 عاماً)، الخبير في اختيار قطع الديكور المناسبة من بين تلك المخزّنة لاستخدامها في أعمال جديدة.

وسط مزيج من ألواح الصدأ المزيفة وأوراق الكرتون والمصابيح، يتذكر تصوير فيلم أخيراً في أنغوليم (جنوب غرب فرنسا) «تم بعده إتلاف ديكور ملعب كرة قدم كامل من أوراق الديكور من دون أن يرف لأحد جفن». ويعتزم جينان من خلال شركته «أرلوكان للمواد» التخصص في الأكسسوارات، من المقاعد إلى مصابيح الشوارع، مروراً بأبواب المصانع. في هذا المجال، يعاد استخدام بعض العناصر التي غالباً ما تستأجرها شركات متخصصة. ولكن ثمة عناصر ديكور أخرى يكون مصيرها مستوعبات النفايات، ويطمح ماتيو جينان إلى استعادتها واستخدامها مجدداً. ويشير مثلاً إلى «ديكور كامل لمستشفى في بداية القرن العشرين»، يضم قطع بلاط ومغاسل، «تكفي لصنع الكثير من الحمامات والمراحيض»، على ما يقول.

باختصار

تصوير فيلم روائي يمكن أن يُنتج نحو ألف طن من ثاني أكسيد الكربون، خُمسها من عناصر الديكور، بحسب المنظمة المهنية الفرنسية «إيكو برود»

■■■

حتى ثمانينيات القرن الفائت، كان معظم مصممي الديكور يعيدون استخدام عناصر ديكوراتهم وأوراقها المطلية

■■■

الإنتاجات الهوليوودية الكبرى باتت تحرص هي الأخرى اليوم على وضع الاعتبارات البيئية في الحسبان

وأخيراً

ضمّة بقدونس في سوق معرتمصرين

خطيب بدلة

قرأت قبل أيام خبراً ملفتاً، ملخصه أن حكومة الإنقاذ، التابعة لهيئة تحرير الشام، في إدلب، قد شكّلت لجاناً تموينية تجول على المحلات التجارية في مدن المحافظة، لضبط الأسعار، ومراقبة صلاحية المنتجات، وإجراء الضبوط التموينية بحق المخالفين. طرافة الخبر تأتي من أن حكومة الأمر الواقع هذه، المعادية لنظام الأسد، استنسخت نظامَ الأسد التمويني الذي لا يوجد أسوأ منه في العالم، وهو نظام قائم على شطب أبسط قوانين السوق القائل إن سعر السلعة يتحدّد بـ «العرض والطلب»، ووضع سعرٍ للسلعة أقل من سعرها الحقيقي، ما يعني إجبار مُنْتِجِها على تكبّد الخسارة، تحقيقاً لشعاراتٍ كاذبة كـ «حماية المستهلك»، والوقوف إلى جانب العمال والفلاحين وصغار الكسبة، وبعد ذلك يُفلت على صغار الباعة جيشاً من المراقبين التموينيين، لإجبارهم على البيع بهذا السعر الخاطئ، تحت طائلة تحرير ضبطٍ يوصِل صاحبه إلى السجن، ويجبره على دفع غرامات موجعة.

في أيام الأسد الأول، ثم الأسد الثاني، كنا نرى، بأمهات أعيننا، كيف يكون سوق البيع والشراء في أوج اشتعاله، وفجأة تضطرب الحركة، مع سماع أصواتٍ متتاليةٍ تصيح «عباية»، ومَن كان يبيع في دكانه يقفلها على عجل. أما أصحاب البسطات فيحملونها كيفما اتفق، ويهربون في اتجاهٍ ربما رسموه في مخيلاتهم قبل نزولهم إلى السوق. وما هي إلا دقائق قليلة حتى يصبح السوق قاعاً صفصفاً، ورجال التموين يخترقونه، ويسيطرون على الأشخاص ذوي السمع الثقيل الذين لم يسمعوا صرخة «عباية»، أو أصحاب الأدمغة الناشفة الذين يصرّون على فتح دكاكينهم بحجة أنه لا يخالفون النظام، فمم يخافون؟ ومم يهربون؟ ولكن حساب الصندوق، كما يقول أهلنا، لا ينطبق على الصندوق، فعناصر دوريات التموين لا يشترون تطبيق القانون والنظام بقرش. وعندما يقفون عند باب دكان أحدهم، يسألونه لماذا لا يعلق التسعيرة فوق المواد المعروضة؟ وإذا كانت معلقةً يسألونه لماذا لونُها باهت؟ وقد يدخل أحد العناصر إلى الداخل، ويقتلع اللصاقات عن بعض السلع المعروضة، ويقول للبائع: أمسكناك بالجرم المشهود، بضاعتك مخالفة. ومما يروى عن رجال التموين إن الواحد منهم لا يقبل أن يشتري ضمّة بقدونس قيمتها خمس ليرات، إذا لم يدفع ثمنها أمام الناس، وعلى الملأ. ولولا الحياء والخجل لأحضر طبالاً وزماراً وكاميرا تلفزيونية تصوّره وهو يدفع لبائع البقدونس ثمن الضمّة مائةَ ليرة قطعة واحدة، وينتظر قليلاً حتى يستلم منه تتمة المبلغ ويضعها في جيبه .. وبعد مغادرته يقول له البائع المسكين، بصوت واطئ، إن شاء الله تصرفها على الأطباء والصيادلة ومخابر التحليل. ويتحدّث البائعون، فيما بينهم، بعد ابتعاد العنصر الحقير عن دكانه، إنه استلم المائة ليرة، وأعطاه خمسمئة ليرة على أنها التتمة، والعنصر يبتعد قليلاً عن السوق، ويتفقد التتمة، فإن لم تكن مرضيةً، يعود إليه ويحرّر بحقه ضبطاً يذهب بموجبه إلى محكمة الأمن الاقتصادي، بموجب حكم عرفيٍّ مدته ستة أشهر.

> النظام السوري هو الوحيد في العالم الذي يطبق على المخالفات التموينية نظام الأحكام العرفية

النظام السوري هو الوحيد في العالم الذي يطبق على المخالفات التموينية نظام الأحكام العرفية، وهي محاكم خاصّة، لا يحق للقضاء العادي التدخل فيها، ولا يوجد فيها محامون وأخذ ورد ومرافعات ودفاع عن النفس. ولذلك يضطر بائع البقدونس أو الفجل أو الكلاسين الداخلية الذي تعرضَ لضبط تمويني أن يدفع ما فوقه وما تحته على هيئة رشاوى، حتى يصل إلى ابن رئيس مكتب الأحكام العرفية الذي افتتح مكتباً خاصاً لمثل هذه الوساطات، فإن لم يدفع يُسجن، وتُدَمَّر أسرته في غيابه، وبعد عودته يجد نفسه وقد اكتسب لقباً يمنع الناس من الشراء من عنده. أما إذا دفع، فإنه يعود مرفوع الجبين، والكل يعرف أن الـ خمس ليرات التي يأخذها ثمن ضمّة بقدونس، تمثل السعر الذي ترضى عنه وزارة التموين في حكومة آل الأسد.

سعر النسخة: مصر **جنيهان**، تونس **900 مليم**، لبنان **1000 ليرة**، قطر **3 ريالات**، السعودية **3 ريالات**، الكويت **200 فلس**، الإمارات **3 دراهم**، عمان **300 بيزة**، البحرين **300 فلس**، الأردن **400 فلس**، العراق **500 دينار**، المغرب **4 دراهم**، الجزائر **ديناران**، اليمن **50 ريالاً**، سورية **25 ليرة**، السودان **10 جنيهات**، ليبيا **200 درهم**، موريتانيا **35 أوقية** ◻ UK **£ 1,20**, Austria **€ 2,20**, Belgium **€ 2,20**, France **€ 2,20**, Germany **€ 2,30**, Holland **€ 2,30**, Italy **€ 2,10**, Spain **€ 2,20**, Switzerland **CHF 3,50**
Turkey **TL 5,00**, USA **$ 2,00**